

خريف ٢٠١٧



WOMEN'S ALLIANCE FOR SECURITY LEADERSHIP
Preventing Extremism by Promoting Rights, Peace & Pluralism

خطط العمل الوطنية من أجل منع التطرف العنيف

تحليل للمحتوى قائم على النوع الاجتماعي

موجز عن السياسة والممارسة لإبلاغ الاستراتيجيات الوطنية لمنع التطرف العنيف
وتعزيز السلام المستدام

ICAN International
Civil Society
Action
Network
For women's rights, peace and security

الكاتبة الرئيسية: روزالي فرانس
الكاتبتان المساهمتان: سانام ناراجي-أندريليني
ميليندا هولمز
محرة السلسلة: رنا علام
دعم التحرير: مونيكا مقار

الآراء الواردة بهذا التقرير لا تمثل بالضرورة كل المؤسسات والأفراد ذوي الصلة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لنظام الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء بالأمم المتحدة

المحتويات

٣	المقدمة
٤	المنهجية
٦	تحليل
٦	الجدول: الموضوعات بحسب عدد مرات الإشارة إليها في خطط العمل الوطنية
٦	١. النوع الاجتماعي
٧	٢. المرأة
٨	٣. الشباب والمراهقون
٩	٤. المجتمع المدني
٩	٥. وسائل الإعلام
١٠	٦. الاقتصاد
١٠	٧. التعليم
١١	٨. العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي
١١	٩. الشرطة المجتمعية
١٢	١٠. حقوق الإنسان
١٣	الخاتمة
١٥	المصادر

مقدمة

في عام ٢٠١٥ أصدر الأمين العام للأمم المتحدة خطة عمل لمنع التطرف العنيف استجابة للاستعراض الرابع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب (٢٧٦/١٨/A/RES) وقرار مجلس الأمن رقم ٢١٧٨ (٢٠١٤). توصي الخطة بأنه: "ينبغي على كل دولة من الدول الاعضاء النظر في تطوير خطة عمل وطنية لمنع التطرف العنيف عن طريق تحديد أولويات وطنية للتعامل مع العوامل المحلية الدافعة للتطرف العنيف، وتكون مكملة للاستراتيجيات الوطنية القائمة لمكافحة الإرهاب حيثما تتواجد.

كما توصي الأمم المتحدة أيضًا بأن تستند خطط العمل الوطنية بشكل راسخ إلى حقوق الإنسان، ويتم تطويرها على نحو متعدد الاختصاصات، وأن تعزز احترام مبدأ المساواة أمام القانون، وتتعامل مع قضية المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال ٢٠٣٠.

"يُعتبر تمكين المرأة من الدوافع المحورية لتحقيق السلام المستدام. وبينما تضطلع المرأة في بعض الأحيان بدور فعال بمنظمات التطرف العنيف، فإنه ليس من محض الصدفة أيضًا أن تكون المجتمعات التي تتسم بمؤشرات أعلى في المساواة هي المجتمعات الأقل عُرضة للتطرف العنيف."

- خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة من أجل منع التطرف العنيف (٢٠١٥)

وفقًا للهدف ٥ توصي خطة العمل بأن تقوم البلدان بتعميم منظور النوع الاجتماعي في العمل المعني بمنع التطرف العنيف ومكافحته، وتضمين المرأة في الوكالات الوطنية للأمن وإنفاذ القانون، وبناء قدرات المرأة ومجموعات المجتمع المدني لكي تشارك في الجهود المعنية بمنع التطرف العنيف والاستجابة له.

تبعًا لأهمية خطط العمل الوطنية باعتبارها أدوات للسياسات الرامية إلى منع التطرف العنيف والحماية منه، وبالإضافة إلى العمل الجاري في هذا المجال بواسطة الحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، سعت الشبكة الدولية لأنشطة لمجتمع المدني -إيكان (ICAN) إلى اكتساب معرفة أفضل بمحتوى الخطط التي نشرت حتى الآن في ٢٠١٧، مع إلقاء الضوء على الممارسات الجيدة والفتوات، لاسيما فيما يتعلق بإدماج رؤى المجتمع المدني والنوع الاجتماعي وأولوياتهما. تحقيقًا لهذه الغاية، أجرت

١. الجمعية العامة للأمم المتحدة، خطة العمل من أجل منع التطرف العنيف: تقرير للأمين العام (٦٧/٧٠)، يمكن الاطلاع عليها هنا:

http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/70/674

٢. المرجع المشار إليه سابقًا.

٣. الأمم المتحدة، خطة عمل من أجل منع التطرف العنيف، جدول أعمال، يمكن الاطلاع عليها هنا:

https://www.un.org/counterterrorism/ctif/sites/www.un.org.counterterrorism.ctif/files/plan_action.pdf

أيكان تحليلًا لمحتوى تسع من خطط العمل الوطنية لتحديد ما إذا كان يتم تناول موضوعات ومجموعات مستهدفة محددة وأسلوب تناولها، بما في ذلك موضوعات التعليم، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني، والنوع الاجتماعي/المرأة، وحقوق الإنسان.

ساعد الاستعراض أيضًا في توجيه العمل الاستشاري للشبكة الدولية لأنشطة المجتمع المدني (ICAN) بخصوص هذه القضايا، لا سيما فيما يتعلق بالاجتماعات المواضيعية الثلاثة التي عقدناها تحت رعاية المنصة العالمية لتبادل الحلول (GSX) في ٢٠١٧. وتمشيا مع مبادئ المنصة العالمية لتبادل الحلول (GSX) تناول كل من الاجتماعات الثلاثة قضايا منع التطرف العنيف ومكافحته بمشاركة المنظمات الشعبية النسائية والشبابية مع التركيز على التدخلات الأمنية، والشرطة المجتمعية، والسياسات الاقتصادية ووضع البرامج التعليمية، كل منها مع تناول الأبعاد الخاصة بالنوع الاجتماعي للموضوع محل النظر. يمكن الاطلاع على نتائج هذه الاجتماعات في نشرات منفصلة ملقحة بهذا الموجز^٤.

وتوفر الاستشارات توصيات يمكن تطبيقها أثناء عملية إعداد خطط العمل الوطنية وتنفيذها بواسطة البلدان والهيئات الفاعلة في مجال منع التطرف العنيف ومكافحته.

المنهجية

قامت الشبكة الدولية لأنشطة المجتمع المدني (ICAN) بتحليل خطط العمل الوطنية التسع التي خرجت بها الحكومات اعتبارًا من يوليو ٢٠١٧. وبما أنه ما من قاعدة بيانات مركزية لخطط العمل الوطنية، يحتمل وجود خطط عمل وطنية أخرى قيد التداول لم يتسنى لأيكان معرفة مكانها في هذا الوقت.

فيما يتعلق بتحليل المحتوى، تم التركيز على عشرة موضوعات تحددت بالتشاور مع شركاء شبكة ICAN، بما فيها المنظمات النسائية والنشطاء العاملين على قضايا الأمن والتطرف. وقد استند اختيار الموضوعات على صلتها بعمل المنظمات المحلية والشعبية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بهذا المجال.

٤. سانام ناراجي-اندرليني وآخرون، التعليم والهوية والتطرف المتنامي: من منع التطرف العنيف إلى تعزيز السلام والقدرة على الصمود والحقوق المتساوية والتعددية (PREP)، ميليندا هولمز وآخرون، منع التطرف العنيف وحماية الحقوق والشرطة المجتمعية: ما هي أهمية المجتمع المدني وشراكات القطاع الأمني: سانام ناراجي-اندرليني وآخرون، من أسفل إلى أعلى: حوار تمهيدي حول العلاقة بين السياسة الاقتصادية والنوع الاجتماعي ومنع التطرف العنيف، الشبكة الدولية للمجتمع المدني (ICAN)، واشنطن دي سي، خريف ٢٠١٧، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط: www.icanpeacework.org

وقد أسفر تحليل المحتوى الذي أجرته ICAN عن الإجابة على الأسئلة البحثية التالية:

ما مدى تكرار الإشارة إلى موضوعات بعينها في خطة العمل الوطنية؟

تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال إجراء بحث بسيط على الكلمات وتجميع اجمالي عدد مرات الإشارة إليها. وبينما يحدد ذلك عن سياق المرجع إلا أنه يعطي فكرة عن الموضوعات التي لها الأولوية في خطط العمل الوطنية. وقد تم تسجيل عدد مرات الإشارة إلى كل موضوع/خطة عمل وطنية في جدول للبيانات.

إلى أي مدى يخضع الموضوع للنقاش في خطة العمل الوطنية؟

يتميز التحليل بين ذكر الموضوع من ناحية، وبين مناقشته بشكل شامل، أو تناوله في جزء مخصص أو نقطة عمل. على سبيل المثال، بينما قد تحتوي إحدى خطط العمل على إشارة واحدة إلى "أهمية التعليم في العمل المتعلق بمنع التطرف العنيف"، قد تحتوي خطة عمل وطنية أخرى على قسم كامل يتناول موضوع منع التطرف العنيف من خلال التعليم، بما في ذلك توضيح تدابير محددة وخطوات عمل. كذلك بينما قد تشير أحد خطط العمل إلى المرأة والمجتمع المدني باعتبارهما مجرد مجموعات مستهدفة أو مستفيدة، قد تناقش أخرى الحاجة إلى إشراكهما كشركاء متساويين بكافة مراحل العمل المتعلق بمنع التطرف العنيف.

ما هي عناصر كل من الموضوعات التي تتضمنها خطة العمل الوطنية؟

يتناول التحليل كيفية تفسير خطط العمل الوطنية لكل موضوع. مثلاً، قد تخضع وسائل الإعلام للنقاش بأساليب متعددة، حيث يمكن لخطط العمل الوطنية تناول الحاجة إلى تغيير المناهج الدراسية، والتأكيد على ضرورة تضمين أنظمة للإنذار المبكر في المؤسسات التعليمية، والتأكيد على أهمية التدريب المهني وما إلى ذلك. في الجزء ٣ من هذه الوثيقة يوضح التحليل كيف تتم مناقشة كل موضوع بالإضافة إلى الموضوعات الفرعية التي تنشأ.

التحليل

الجدول ١: الموضوعات بحسب عدد مرات الإشارة إليها في خطط العمل الوطنية

اسم الدولة/ التصنيف	النوع الاجتماعي	المرأة	الشباب والمراهقين	المجتمع المدني	الإعلام
فنلندا	٠	٠	٢٤	٠	١٠
بوركينافاسو	٠	٥	١٥	٢٨	٢٠
فرنسا	٠	٣	٢٥	٤	١٤
الدنمارك	٠	٢	٦٠	١٣	٢٤
النرويج	٠	٠	٢٥	١١	٦
كينيا	٢	٠	١١	١٤	١٥
سويسرا	٩	٢٤	٢٠	١٤	٩
الصومال	١	١٣	١٤	١٨	٤
المغرب	٠	٣	٢٤	٢	١

١. النوع الاجتماعي

يُشار إلى مفاهيم النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين بشكل متناثر في المجموعة الحالية من خطط العمل الوطنية، حيث تتضمن ثلاث فقط من بين خطط العمل الوطنية التسع إشارة إلى النوع الاجتماعي، ومن بين تلك الثلاث أوصت واحدة فقط -سويسرا- بإجراءات محددة للتشجيع على تعميم منظور النوع الاجتماعي في استراتيجيات منع التطرف العنيف وخطط العمل المعنية به، وتضمن مفاهيم النوع الاجتماعي في التعليم والتدريب، وتحليل أسباب التطرف العنيف المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

تتادي خطط العمل الوطنية لكل من كينيا والصومال بشكل عام بأهمية تعزيز المساواة بين الجنسين، وتحدد النوع الاجتماعي باعتباره واحد من أبعاد التطرف العنيف، إلا أنها لم تصدر توصيات تستهدف تضمين بُعد شامل لمسألة النوع الاجتماعي.

حقوق الانسان	الشرطة المجتمعية	العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي	التعليم	الاقتصاد	
٧	٠	٠	٢٥	٠	
٩	٠	٠	٣٢	٤٠	
٠	٠	٠	٢٥	١٠	
٣	٠	٠	٥٠	٠	
١	٠	١	١٠	٠	
٠	٠	٠	١٣	١٨	
٢٥	٠	٣	٢٣	٧	
١١	١	٠	٧	٣	
٢٤	٠	٠	٢١	١٠	

٢. المرأة

تظهر كلمة "المرأة" في خمس فقط من من إجمالي خطط العمل الوطنية التسع، وذلك عند وصف المجموعات العرصة لأن تصبح أهداف للتطرف العنيف أو مرتكبة له. ويُشار بشكل متناثر إلى العمل القائم للمنظمات النسائية والقيادات النسائية في مجال منع التطرف العنيف ومكافحته، بالرغم من إشارة خطة عمل الأمم المتحدة بوضوح إلى هذا الأمر.

تحدد خطط العمل الوطنية لكل من الصومال وسويسرا وبوركينا فاسو مسار عمل لبناء قدرات النساء كقيادات لمجتمعها، وفاعلات في مجال التنمية، و/أو موجبات ومدريات للشباب.

وتعد خطة العمل الوطنية لسويسرا الوحيدة التي أشارت بوضوح إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وخطة العمل الوطنية القطرية ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن، حيث تنص على أن "سويسرا تناصر مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بصناعة السياسات، وبالتالي سوف تضطلع بالتزاماتها المنصوص عليها في خطة العمل الوطنية الحالية الخاصة بها المعنية بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥" (ص ١٢). تجدر الإشارة إلى أنها تعتبر خطة العمل الوطنية الوحيدة التي تلقي الضوء على الحاجة إلى مشاركة المرأة في عمليات صناعة السياسات والقرارات المتعلقة بمنع التطرف العنيف.

٣. الشباب والمراهقون

يُشار إلى الشباب والمراهقين على نطاق واسع في كل خطط العمل الوطنية باعتبارهم من المجموعات التي تقع عُرضة لمفاهيم التطرف العنيف وتحيزاته، والمجموعات الرئيسية المستهدفة بسياسات منع التطرف العنيف وبرامجه، وباعتبارهم أطراف فاعلة محتملة لتنفيذ هذه السياسات والبرامج. هناك إجماع عام على مستوى خطط العمل الوطنية بشأن ضرورة إجراء المزيد من البحوث لتحليل العوامل الدافعة لتطرف وراдикаلية الشباب.

تركز إجراءات منع التطرف العنيف المستهدفة للشباب بشكل أساسي على مجالات التعليم والتوظيف. وتسعى مبادرات التعليم إلى تعزيز الإلمام الإعلامي، والتفكير النقدي، وفرص التفاعل مع الأديان والثقافات المختلفة.

يُلقى بالضوء بشكل متكرر على بطالة الشباب باعتبارها قضية رئيسية، على سبيل المثال تصنفها خطة العمل الوطنية لبوركينا فاسو بأنها "قنبلة سياسية واجتماعية موقوتة" (ص ٢٠). إلا أن خطط العمل الوطنية لا تقترح نهج شامل لمواجهة غياب فرص عمل الشباب فيما عدا التدريب على المهارات الفنية وزيادة أنواع أنشطة الخدمة المدنية.

تتضمن أمثلة الممارسات الجيدة كل من خطط العمل الوطنية للدنمارك وفنلندا والنرويج والتي تدعو إلى مشاركة الشباب باعتبارهم من الأطراف الفاعلة فيما يتعلق بتعليمهم وذلك من خلال الدعوة إلى إنشاء هيئة وطنية للحوار وتنظيم المؤتمرات الحوارية والنقاشات.

كما يتعدى نطاق خطة العمل الوطنية الخاصة بسويسرا التعليم والتوظيف، وتدعو إلى التشجيع على مشاركة الشباب في التصويت وإعادة النظر في معاملة الشباب باعتبارهم جناة وضحايا وشهود في نظام العدالة. كما تطالب خطة العمل الوطنية الخاصة بفرنسا بإصلاح قطاع العدالة من أجل استيعاب المراهقين والشباب بشكل أفضل.

لم تتناول أي من خطط العمل الوطنية أبعاد النوع الاجتماعي "للشباب والمراهقين" بالرغم من اختلاف تجارب الشباب والشابات نوعًا ما فيما يخص التعرُّض لأفكار الحركات المتطرفة والتجنيد بها، فضلًا عن مشاركتهم في منع التطرف العنيف والمبادرات التي تعزز البدائل الإيجابية.

٤. المجتمع المدني

تقر أغلب خطط العمل الوطنية الدور الرئيسي الذي يلعبه المجتمع المدني في استراتيجية منع التطرف العنيف والعمل المتعلق به، وتحلل الوضع الراهن للمجتمع المدني في بلدانها، وتحدد الخطوات من أجل المزيد من إشراك الأطراف الفاعلة بالمجتمع المدني. كذلك تقترح الشراكة مع المجتمع المدني في إجراء البحوث، ونشر السرد والرسائل المضادة، وفي عمليات صناعة السياسات. وقد ألقى عدد من خطط العمل الوطنية الضوء على الحاجة إلى تقوية المجتمع المدني نفسه من خلال إنشاء شبكات لمنظمات المجتمع المدني ومناجر لربط المجتمع المدني بالمواطنين ووسائل الاعلام.

وضعت بعض خطط العمل الوطنية المختارة تصورًا لقيادة المجتمع المدني في استراتيجية منع التطرف العنيف، مع إشراك المجتمع المدني في التنفيذ والإدارة بدلا من كونه مجرد شريك أو فئة مستهدفة. بوركينا فاسو هي الدولة الوحيدة التي أشارت إلى مشاركة المجتمع المدني في كتابة خطة العمل الوطنية الخاصة بها، بينما دعت خطة العمل الوطنية الخاصة بالرويج إلى أن يكون المجتمع المدني جزءا من مجموعة مرجعية دائمة المنوطة بتحسين التنسيق الوطني المعني بمنع التطرف العنيف.

٥. الإعلام

أشارت خطط العمل الوطنية مرارًا إلى استخدام المجموعات المتطرفة للإعلام كأداة للتجنيد ونشر الأفكار المتطرفة. كما تقترح خطط العمل أيضا حلول ممكنة، مثل المبادرات التعليمية للشباب في مجال الإلمام الإعلامي والاستخدام المسئول للإنترنت. وتدعو أيضًا خطط العمل الوطنية لكل من سويسرا والصومال إلى "اتصالات استراتيجية" لنشر الرسائل التي تدحض تلك الخاصة بالأطراف الفاعلة والمجموعات المتطرفة.

وتتم الإشارة إلى الأطراف الفاعلة في مجال الإعلام على مستوى خطط العمل الوطنية، بما في ذلك الأطراف الفاعلة في وسائل الإعلام الاجتماعي وعلى شبكة الإنترنت، باعتبارها "أصوات الاعتدال" الرئيسية في العمل المتعلق بمنع التطرف العنيف لنشر الرسائل المضادة. كما تؤكد أيضًا خطة العمل الوطنية لبوركينا فاسو على الدور الهام للمنظمات الإعلامية في المساءلة والإنذار المبكر، مما يعزز من رقابة المجتمع المدني على الإجراءات الحكومية ومراقبة هيئة الأمن الوطني.

بخلاف "الرسائل المضادة" لم تتناول أي من خطط العمل الوطنية الحاجة إلى توفير البدائل الإيجابية للشباب أو الرجال والنساء الذين قد يتم استدراجهم وجذبهم إلى التطرف استنادًا إلى طموحاتهم أو لاحتياجهم بالإقصاء. على سبيل المثال، تقدم الحركات المتطرفة للكثير من الشباب الوعد بتلبية المثاليات الذكورية المعنية بالبطولة أو بالمساهمة في قضية ما. لذا من الممكن تطوير البرامج الإعلامية للاحتفاء بأمثلة "البطولة" المحلية أو لإشراك الشباب في المبادرات المجتمعية.

وبالمثل، هناك إمكانية لتعظيم أصوات ورؤى الشخصيات على مستوى المجتمع المحلي أو على المستوى الدولي، التي باستطاعتها أن تمثل "نقاط مضيئة" لإلهام الشباب والشباب، ولأن تكون مجرد مقاومة للأساليب المتطرفة. هناك حاجة أيضًا لأن تلقى خطط العمل الوطنية الضوء على الممارسات المبتكرة القائمة وتشجع على دعمها باستخدام وسائل الإعلام، مثل الإذاعة المجتمعية، للوصول إلى السكان المهمشين وتزويدهم بتفسيرات بديلة إيجابية للنصوص الدينية، كما هو الحال في نيجيريا. إن هذه الأشكال من وسائل الإعلام التقليدية تعتبر محورية أيضًا، حيث استخدمتها الحركات المتطرفة لاستهداف هذه المجتمعات لجذبها إلى الأفكار المتطرفة.

٦. الاقتصاد

أشير إلى الاقتصاد والمفاهيم الاقتصادية في ست من أصل خطط العمل الوطنية التسع، وذلك في الأغلب ضمن سياق النقاش المتناول لدوافع التطرف. مثال على ذلك خطة العمل الوطنية لبوركينا فاسو التي تتضمن جزءاً حول الدوافع الاقتصادية الاجتماعية يحدد "الاحتياجات الاقتصادية غير الملباة" و"الحرمان من الاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية" باعتبارها عوامل رئيسة لتجنيد الشباب واتجاههم نحو الراديكالية (ص ٨).

على مستوى خطط العمل الوطنية تمركزت الحلول المحتملة للمسائل الاقتصادية حول زيادة مستوى الحوافز الاقتصادية وسبل العيش المتاحة للشباب مع التأكيد على التنمية الاقتصادية لتوفير الفرص ذات الصلة.

لم يشار إلى سياسة الاقتصاد الكلي بوصفها أحد العوامل في أي من خطط العمل الوطنية. إلا أنه ثمة شعور بالحاجة إلى المزيد من البحث لربط الأمور ذات الصلة، مثلاً تطالب خطة العمل الوطنية في كينيا بجدول أعمال بحثي تشاركي حول "الربط بين الراديكالية والأزمات الشخصية والاقتصادية والوجودية" (ص ٣٦).

٧. التعليم

تسترعي خطط العمل الوطنية الانتباه إلى الدور الإيجابي الذي يضطلع به التعليم والمؤسسات التعليمية في تعزيز التفكير النقدي وتقبل التنوع والعمل كنظام إنذار مبكر، بالإضافة إلى إمكانية قيام التعليم مثل التعليم الديني التقليدي بالدعوى إلى التحيزات والأصولية.

تركز الإجراءات المقترحة الخاصة بمنع التطرف العنيف والمتعلقة بالتعليم بشكل كبير على توزيع المواد على المدرسين والطلاب، وزيادة التدريبات المهنية والخاصة بالمهارات في المؤسسات الأكاديمية لتحسين من أفاق العمل، وتضمين أنظمة الوقاية والإنذار المبكر في استراتيجيات التعليم. كذلك تهدف العديد من خطط العمل الوطنية إلى توفير مندييات آمنة للطلاب من أجل التعبير عن المظالم وإقامة خدمات لرفاهة الطلاب والتلاميذ بالإضافة إلى هياكل لإدارة الحالات.

تتضح بعض التطورات الأكثر ابتكاراً المتعلقة بتناول مسألة منع التطرف العنيف من خلال التعليم في خطط العمل الوطنية الخاصة بكل من كينيا وفنلندا والصومال، حيث أنها تقترح القيام بتغييرات في المناهج الدراسية التعليمية حتى تتضمن مهارات فض النزاعات، وتدریس التفكير النقدي وتعزيز التعددية والتنوع. كما تقترح خطة العمل الوطنية لكينيا القيام بتغييرات في المؤسسات التعليمية والتي من شأنها تعزيز "التعاون والتفكير الحر والتقبل الإيجابي للتنوع الإثني والعرقي والديني" (ص ٢٨). وفي فنلندا قامت الحكومة بتضمين التركيز المتزايد على حقوق الإنسان والقيام بالتعديلات من أجل مجتمع ديمقراطي وذلك في مناهج الدراسة التعليمية الرئيسية، كما تقترح تكثيف التعليم الثقافي والعالمي، على سبيل المثال من خلال توفير الفرص للشباب من أجل زيارة المجتمعات الدينية المختلفة (الكنائس، والمساجد، والمعابد... إلخ). وأخيراً ترمي خطة العمل الوطنية الصومالية إلى إلقاء الضوء على الرسالة السلمية للإسلام في مناهج الدراسة التعليمية، واستخدام التعليم كمنبر لتقوية العلاقات ما بين المدرسين، والأسر، والطلاب الآخرين، وقيادات المجتمع المحلي.

غير أن غالبية خطط العمل الوطنية تركز على المؤسسات التعليمية باعتبارها منبر للتدريب على المهارات، أو الإلمام الإعلامي، أو الوقاية وتحديد علامات الراديكالية، ولا تقترح القيام بتغييرات في المناهج الدراسية ترتبط بتعزيز القيم الايجابية المتعلقة بالتنوع وحقوق الانسان. لم تشر حتى الآن أي من خطط العمل الوطنية إلى الحاجة لتدريس التاريخ الذي يعكس أوجه الظلم، كما أنه ما من خطط عمل وطنية أقرت الحاجة إلى تدريب المدرس على تناول التحيزات المتأصلة أو التحسين من مهاراته في التعامل مع احتياجات الطلاب المهمشين.

علاوة على ما سبق لم تتناول خطط العمل الوطنية رواتب المدرسين أو معايير جودة المعلمين أو الانخفاض في الانفاق التعليمي والبنية التحتية مما أدى إلى زيادة المؤسسات التعليمية الخاصة، لاسيما الكيانات الدينية التي غالباً ما تعزز الإقصاء والانفصال بدلاً من التماسك الاجتماعي.

٨. العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي

تغيب الإشارة إلى العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي وارتباطه بالتطرف عن الغالبية العظمى من خطط العمل الوطنية. تناقشه فقط خطة العمل الوطنية لسويسرا بشكل مستفيض حيث تخصص جزء "للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي" والذي يتناول بالتفصيل كيفية زيادة سويسرا لمجهوداتها الرامية إلى منع العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في السياقات الهشة من خلال إشراك الشباب والمراهقين (ص ١٦)

والجدير بالذكر أنه لم تناقش أي من خطط العمل الوطنية العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي حسبما يظهر في سياقها الوطني.

٩. الشرطة المجتمعية

أشارت خطة عمل وطنية واحدة فقط، وهي الخاصة بالصومال، إلى الخفارة/الشرطة المجتمعية باعتبارها مسؤولية رئيسية لوزارات العدل والأمن الداخلي. تناقش غالبية خطط العمل الوطنية الخفارة/الشرطة فيما يتعلق بالممارسات الأمنية مثل المراقبة، والتحقيق وإنفاذ القانون. إلا أن بعض خطط العمل الوطنية تناقش دور الشرطة فيما يتعلق بقضية منع التطرف العنيف خارج نطاق هذه الممارسات.

تطالب خطط العمل الوطنية لكل من النرويج والدنمارك وسويسرا بتحسين الثقة بين الشرطة والمجتمعات وإقامة آليات تعاون بين البلديات والشرطة.

مع الأخذ في الاعتبار أهمية الخفارة/الشرطة بالنسبة لمنع التطرف العنيف ومكافحته بشكل فعال والتجارب الموثقة لسوء معاملة الشرطة باعتبارها من المساهمين في اضعاف الطابع الراديكالي، تتولد حاجة ملحة وتتوفر امكانية ملحوظة لتطوير عناصر خفارة/شرطة المجتمعية في خطط العمل الوطنية المعنية بمنع التطرف العنيف. توجد بالتفصيل التوصية المتعلقة بالتدابير العملية في موجز خفارة/شرطة المجتمع الخاص بالشبكة الدولية للمجتمع المدني (ICAN).

١٠. حقوق الإنسان

تشير معظم خطط العمل الوطنية إلى حقوق الإنسان باستثناء كينيا وفرنسا. إلا أنه بخلاف خطط العمل الوطنية لكل من سويسرا والمغرب لم تحتوي أي من خطط العمل الوطنية على نهج قوي وشامل لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمنع التطرف العنيف على مستوى الوثيقة بأكملها أو تتناول بالتفصيل كيف سيتسنى للإجراءات المقترحة المساهمة في قضية حقوق الإنسان. على سبيل المثال تشير خطط العمل الوطنية لكل من الدنمارك وفنلندا فقط إلى حقوق الإنسان فيما يتعلق بالتعليم، حيث تشير إلى أهمية تضمين حقوق الإنسان في المناهج الدراسية بالمدارس ومناقشات الشباب.

تركز خطة العمل الوطنية لسويسرا على قضية حقوق الإنسان على مستوى استراتيجيتها بالكامل، بالإضافة إلى تكريس جزء حول "تعزيز حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي وسيادة القانون" (ص ١٢). كما تؤكد خطة العمل الوطنية على مساءلة الدول للوفاء بالتزامات حقوق الإنسان الخاصة بها عند العمل على منع التطرف العنيف. تضع خطة العمل الوطنية للمغرب إطارًا لمناقشتها لقضية التطرف العنيف ضمن سياق كلي لحقوق الإنسان، مع الإشارة إلى مراجعات ٢٠١١ للدستور الخاص بها وتعيين الكثير من المسؤوليات المتعلقة بمنع التطرف العنيف إلى مجلس حقوق الإنسان الوطني التابع لها (ص ٩-١٠).

«إنني مقتنع بأن توفير مجتمعات مفتوحة ومنصفة وشمولية وتعددية تقوم على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وتتوفر فيها الفرص الاقتصادية للجميع تمثل البديل الأبرز والأهم للتطرف العنيف والاستراتيجية الأجدى لجعل هذا التطرف غير جاذب.»

- خطة عمل من أجل منع التطرف العنيف الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة (٢٠١٥)

الختام

بينما لم يُقصد أن تكون خطط العمل الوطنية بمثابة القاعدة الذهبية المعنية بسياسة منع التطرف العنيف ومكافحته، إلا أنها تعتبر نقطة بداية هامة وخط الأساس من أجل:

- توفير إطار تحليلي ومفاهيمي واضح للقضايا ذات الصلة بما في ذلك دوافع التطرف العنيف وعوامل التخفيف من حدته؛
- وضع مبادئ توجيهية وأولويات للسياسة وتعزيز المؤسسات التي تتمتع بالشفافية والمساءلة؛
- تحديد البرامج والإجراءات المتعلقة بمنع التطرف العنيف ومكافحته وما يتعلق بها من مبادرات لبناء السلام والقدرات الفنية الضرورية ذات الصلة المطلوبة لتنفيذ البرامج؛
- تخصيص التمويل والموارد للتمكين من التنفيذ والتنسيق.

بالإضافة إلى ذلك تعتبر عملية تطوير خطة العمل الوطنية بمثابة فرصة جوهرية لضمان إدماج المرأة والشباب وغيرهم من الفاعلين المجتمعيين بالمجتمع المدني والذين باستطاعتهم توفير المدخلات القيّمة في الخطط بالاعتماد على ممارساتهم وتجاربهم الشخصية المبتكرة، وتعزيز المزيد من الاتصال والتواصل وكذا الثقة بين الدول ومواطنيها والذي بدوره من الممكن أن يقوي الروابط الرأسمية والأفقية الضرورية للتماسك الاجتماعي على مستوى القطاعات المجتمعية المتنوعة والمجتمعات المحلية.

تعتبر الرؤى والمساهمات الخاصة بهم ذات أهمية على العديد من المستويات:

- من ناحية المفاهيم يستطيعون ضمان أن خطط العمل الوطنية تخضع للتطوير ليس لمجرد "منع أو مكافحة" القوة السلبية للتطرف، ولكن باعتبارها خطط مصممة لتعزيز السلام، والقدرة على الصمود، والحقوق المتساوية والتعددية والتي تعتبر جميعها من الأمور الضرورية للتمكين من مجتمع متماسك بشكل صحي وقادر على الصمود ورفض أيديولوجية العنف والتطرف بوجه عام؛
- يستطيعون توفير حلقة لردود الأفعال الآنية فيما يخص مستوى الكفاءة أو تدخلات الدولة على سبيل المثال مدى جودة الفاعلين بالقطاع الأمني وأثرهم والشرطة المحلية وغيرهم في تأجيج الراديكالية أو الحد منها؛
- يستطيعون توفير تحليل قائم على أساس النوع الاجتماعي ورؤية بشأنه فيما يتعلق باتجاهات الشباب وممارساتهم استناداً إلى فرص الوصول والثقة المتوفرة لهم في مجتمعاتهم؛
- يستطيعون تقديم الخبرة والرؤى المتعلقة بالممارسات المبتكرة في مجالات التعليم، والإعلام، والمبادرات الاقتصادية الموجهة إلى منع التطرف العنيف فضلاً عن المبادرات الأخرى المتعلقة بمنع التطرف العنيف؛

- مع مراعاة تجاربهم يستطيع الكثير منهم توضيح كيفية تطبيق البرامج الشاملة التي تتناول الشؤون الاجتماعية النفسية والدينية والثقافية والاقتصادية بشكل متزامن مع الأخذ في الاعتبار أن الجهود المتعلقة بالوقاية والقضاء على الراديكالية تتطلب الانتباه إلى كل هذه المجالات؛
- يستطيعون أيضًا تقديم أمثلة على التعاون الفعال بين منظمات المجتمع المدني، والمجتمعات والشرطة. تستطيع مثل هذه المبادرات صغيرة النطاق توجيه عملية تصميم خطط العمل الوطنية، بينما يتسنى لخطط العمل الوطنية نفسها الارتفاع بمستوى التجارب والمناهج الإيجابية (أو امتدادها)؛
- بموجب مشاركتهم في العملية يستطيعون عرض القيمة المضافة للتعاون المتقاطع وأوجه التكامل التي يحققها كل قطاع من القطاعات؛
- سوف تؤدي أيضًا المراقبة والإشراف الشامل بواسطة المجتمع المدني إلى مواجهة إضفاء الطابع السياسي على خطط العمل الوطنية من خلال الفاعلين المتطلعين إلى الاستحواذ على جدول أعمال منع التطرف العنيف من أجل تحقيق المزيد من المصالح الشخصية والحصول على التمويل للأهداف السياسية؛
- سوف تضمن أيضًا منظمات المجتمع المدني أن تطوير خطط العمل الوطنية لا تصير غاية في حد ذاتها وأن تتحول الخطط إلى إجراءات؛
- إذا ما شعر الفاعلون المحليون بملكية عملية خطط العمل الوطنية والأولويات التي تطورت عنها، سوف يستطيعوا الحصول على الدعم المجتمعي والشعور بالمسئولية عن تنفيذها أيضًا. يتخذ هذا الأمر طابعًا تحوليًا حيث أنه يقوم بإشراك المجتمع وتمكينه للحد من علامات التطرف وانتشاره من الداخل أو الخارج واحتوائه.

بوركيننا فاسو، ٢٠١٤. منع التطرف العنيف في بوركيننا فاسو: نحو قدرة وطنية على الصمود في خضم عدم الأمان الإقليمي. المركز العالمي المعني بالأمن التعاوني، يمكن الاطلاع عليه في: <http://www.globalcenter.org/wp-content/uploads/201407/BF-Assessment-Eng-with-logos-low-res.pdf>

الدنمارك، ٢٠١٦. منع التطرف والراديكالية ومكافئتهما: خطة العمل الوطنية. يمكن الاطلاع عليه في: https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/networks/radicalisation_awareness_network/docs/preventing_countering_extremism_radicalisation_en.pdf

فنلندا، ٢٠١٦. خطة العمل الوطنية لمنع الراديكالية والتطرف العنيف، وزارة الداخلية، نشرات ٢٠١٦/١٧. يمكن الاطلاع عليه في: http://julkaisut.valtioneuvosto.fi/bitstream/handle/1002475040/Kansallinen_vakivalta_radikalisoituminen_eng_NETTI.pdf

فرنسا، ٢٠١٥. خطة العمل لمكافحة الراديكالية والارهاب، يمكن الاطلاع عليه في: <http://www.gouvernement.fr/sites/default/files/liseuse/7050/master/projet/Plan-d-action-contre-la-radicalisation-et-le-terrorisme.pdf>

كينيا، ٢٠١٥. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف. مركز مكافحة الارهاب الوطني. غير متوفر في الوقت الحالي على شبكة الانترنت.

المغرب، ٢٠١٥. تجربة المملكة المغربية في منع التطرف العنيف ومكافئته. البعثة الدائمة للمملكة المغربية في جنيف، يمكن الاطلاع عليه في: <http://www.ohchr.org/Documents/Issues/RuleOfLaw/PCVE/Morocco.pdf>

النرويج، ٢٠١٤. خطة عمل ضد الراديكالية والتطرف العنيف، وزارة العدل والأمن العام النرويجية، يمكن الاطلاع عليه في:

<https://www.counterextremism.org/resources/details/id/679/action-plan-against-radicalisation-and-violent-extremism>

الصومال، ٢٠١٦. الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل لمنع التطرف العنيف ومكافئته. يمكن الاطلاع عليه في: <http://www.radiomuqdisho.net/wp-content/uploads/201608/CVE-Strategy-26-August-English.pdf>

سويسرا، ٢٠١٥. خطة عمل السياسة الأجنبية لسويسرا بشأن منع التطرف العنيف. الوزارة الفيدرالية للشؤون الخارجية، يمكن الاطلاع عليه في: <https://www.news.admin.ch/newsd/message/attachments/43587.pdf>

الشبكة الدولية لأنشطة المجتمع المدني (ICAN) تشكر التالي ذكرهم على دعمهم السخي لعملائنا على منع التطرف العنيف وتعزيز السلام المستدام الشامل، وخاصة مع شركائنا في تحالف المرأة من أجل القيادة الأمنية (WASL)



Norwegian Ministry
of Foreign Affairs



Foreign &
Commonwealth
Office



REGERINGSKANSLIET
Ministry for Foreign Affairs
Sweden



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Federal Department of
Foreign Affairs FDFA



compton
foundation



OUR SECURE FUTURE

Women Make the Difference
a program of One Earth Future

الآراء الواردة بهذا التقرير لا تمثل بالضرورة كل المؤسسات والأفراد ذوي الصلة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لنظام الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء بالأمم المتحدة

ICAN International
Civil Society
Action
Network
For women's rights, peace and security

واشنطن دي سي، الولايات المتحدة الأمريكية

1775 Massachusetts Avenue NW, Suite 524 | Washington DC 20036 USA

info@icanpeacework.org | www.icanpeacework.org